



كشف عن توجه حكومي لتحفيز النشاط الاقتصادي بعد التطورات الراهنة

وزير المالية يرسم خارطة تحفيز الاقتصاد..

تعزيز الاستدامة.. وتوظيف المواطنين.. وتنفيذ المشاريع

- الحكومة تستهدف رفع مساهمة القطاع الخاص بالمشاريع التنموية وتعزيز الشراكة
- تسريع الدورة المستندية للمشاريع الحكومية ودعم البنى التحتية ورفع كفاءة الخدمات



وزير المالية د. يعقوب الرفاعي

كويتا: رسم وزير المالية د. يعقوب الرفاعي خريطة طريق لتحفيز النشاط الاقتصادي في البلاد وتعزيز الاستدامة المالية وخلق فرص وظيفية أكبر ومستدامة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

واستعرض الوزير الرفاعي في لقاء مع «كويتا» أسس، أبرز ملامح التوجه الحكومي لتحفيز الاقتصاد متضمنا رفع مساهمة القطاع الخاص في المشاريع التنموية وتعزيز الشراكة معه وتسريع الدورة المستندية للمشاريع الحكومية ودعم البنى التحتية ورفع كفاءة الخدمات. وفيما نوه بحزمة الإجراءات التحفيزية التي أطلقها بنك الكويت المركزي أخيرا للبنوك المحلية ترافعا وتنظير الجيوباسية الراهنة في دعم استدامة النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي، أشار وزير المالية إلى الزيادة في الإنفاق الاستثماري في ضوء التوسع في تنفيذ مشاريع إنشائية وتنموية استراتيجية.

وقال الرفاعي إن هناك توجهها حكوميا لتحفيز النشاط الاقتصادي بعد التطورات الراهنة في المنطقة يقوم على أكثر من مسار متضمنا إجراءات وأدوات مالية وتنفيذية مكملة لحزمة الإجراءات التحفيزية التي أطلقها بنك الكويت المركزي للبنوك المحلية في 26 مارس 2026 في إطار متابعته المستمرة للتطورات الجيوباسية الراهنة ودعمها لاستمرارية تدفق الائتمان إلى مختلف القطاعات وتعزيز النشاط الاقتصادي.

وأوضح أن الإجراءات الحكومية المشار إليها تتضمن مواصلة رفع الإنفاق الرأسمالي الموجه للمشاريع التنموية مع التركيز على استكمال المشاريع القائمة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتسريع الدورة المستندية للمشاريع الحكومية. وأشار إلى التوجه الحكومي لإصلاح الإطار المنظم للعمل في القطاع الخاص وتطويره بما يعزز قدرته على استيعاب أعداد أكبر من العمالة الوطنية والتوسع في خلق فرص اقتصادية وقطاعات جديدة تلائم مخرجات سوق العمل الكويتي. لافتا إلى دعم مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية بما يساهم في خلق فرص عمل مستدامة للمواطنين ورفع مساهمة هذا القطاع الحيوي في النشاط الاقتصادي. وأشار بالإجراءات الأخيرة لبنك الكويت المركزي التي منحت البنوك مرونة أكبر في متطلبات السيولة والكفاية الرأسمالية مع توجيه الشركات الخاضعة لرقابته إلى التعامل بإيجابية مع العملاء المتضررين من جراء التطورات الجيوباسية

تطوير الإطار المنظم للعمل بالقطاع الخاص

لاستيعاب أعداد أكبر من العمالة الوطنية

إجراءات «المركزي» الأخيرة منحت البنوك

مرونة بمتطلبات السيولة وكفاية رأس المال

للجوء إلى الاحتياطي العام للدولة لتغطية أي

عجز بالميزانية.. في ظل تعطل إمدادات النفط

الميزانية أعدت وفق منهجية مؤسسية تأخذ

بتقديرات متحفظة تراعي تقلبات الأسواق النفطية

وانعكاساتها والتخفيف من الضغوط المالية عليهم بإتاحة إمكانية تأجيل الاستحقاقات المترتبة في إطار السياسات الائتمانية المعتمدة بما يدعم استدامة النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي.

ورأى الرفاعي أن حزمة الإجراءات التحفيزية التي أطلقها البنك المركزي تضمنت تعليمات رقابية وأدوات سياسة تحوطية كلية تتعلق بمتطلبات السيولة الرقابية ومعدل الكفاية الرأسمالية بما يعزز مرونة القطاع المصرفي واستقرار العمل المصرفي ويدعم أوجه النشاط الاقتصادي المحلي.

وأشار إلى أن تعليمات البنك المركزي تضمنت خفض معايير السيولة المطلوبة على البنوك مثل تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر ونسبة السيولة الرقابية علاوة على رفع الحدود القصوى لفجوات التراكمة في نظام السيولة ورفع الحد الأقصى للمتاح لمنح التمويل والإفراج عن جزء من المصداق الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال.

ولفت إلى أن قانون التمويل والسيولة - صدر في 26 مارس 2025 بموجب المرسوم رقم 60 لسنة 2025 - يوفر للدولة أداة إضافية لدعم السيولة

وفيما يخص تمويل موازنة السنة المالية الحالية (2026-2027) بعد تعطل إمدادات النفط أفاد بأنه «يتم التعامل مع مثل هذه الظروف وفق الأطر القانونية لاسيما المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 الذي يتيح للجوء إلى الاحتياطي العام للدولة لتغطية أي عجز»، مبينا أن «إدارة هذا الاحتياطي تقع ضمن اختصاصات الهيئة العامة للاستثمار».

وحول استمرار العمل بموازنة السنة المالية الحالية (2026-2027) وفق التقديرات نفسها لأسعار النفط رغم التقلبات الأخيرة، أوضح الوزير أن «الموازنة أعدت وفق منهجية مؤسسية معتمدة من خلال اللجنة العليا للميزانية استنادا إلى القرار الوزاري رقم (71) لسنة 2016 مع الأخذ بتقديرات متحفظة تراعي تقلبات الأسواق النفطية بما يعزز الاستدامة المالية ويضمن استقرار التخطيط المالي بعيدا عن التغيرات قصيرة الأجل»، ونكر وزير المالية أن «تعديل تقديرات الموازنة خلال السنة المالية يخضع لضوابط قانونية وإجرائية مما يجعل الاستمرار في العمل بالتقديرات المعتمدة هو الخيار الأكثر كفاءة من الناحية الإدارية والمالية مع إمكانية التعامل مع المستجدات من خلال أدوات إدارة المالية العامة».

وأوضح أنه «في هذا الإطار تتم معالجة أي فروق ناتجة عن تغير أسعار النفط أو مستويات الإنتاج عند إعداد الحساب الختامي للدولة، حيث يتبين ما إذا كان هناك وفر أو عجز مقارنة بالتقديرات المعتمدة بما يعكس الأداء الفعلي للإيرادات النفطية خلال السنة المالية».

ويشأن قانون ضمان الودائع المالية أن «القانون رقم (30) لسنة 2008 يمثل ركيزة أساسية لدعم الاستقرار المالي لما له من دور في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي والحد من مخاطر سحب الودائع في أوقات الأزمات وما له من دور في دعم واستقرار الوضع المالي والنقدي، لاسيما في ظل الأزمات المالية العالمية التي قد تؤدي إلى تراجع ثقة المودعين في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها».

يذكر أن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2026 - (2027) تضمن إيرادات مقررة 16,3 مليار دينار (نحو 53,1 مليار دولار) ومصروفات 26,1 مليار دينار (نحو 85 مليار دولار) مع عجز متوقع قدره 9,8 مليارات دينار (نحو 31,9 مليار دولار) وإنفاقا رأسماليا قدره 3,1 مليارات دينار (نحو 10,1 مليارات دولار).

78,3 فقرة بالسيولة خلال أبريل.. بمحصلة 2,2 مليار دينار

2,57 مليار دينار مكاسب سوقية

لـ «البورصة» في أبريل.. بزخم شرطي استثنائي

- 115٪ ارتفاع أحجام التداول لتتجاوز 7.7 مليارات سهم بإقبال كبير على أسهم السوق الرئيسي
- مكاسب قياسية للمؤشرات بـ 11,5٪ لـ «الرئيسي» و 4,1٪ لـ «الأول» و 5,2٪ للمؤشر العام



شريف حمدي

انعكس قرار وقف الحرب التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط مطلع إبريل الماضي بشكل إيجابي على مجريات التداول ببورصة الكويت، لتحقق مع نهاية تداولات الشهر المتفضية جلساته أسس بمكاسب قياسية مدفوعة بزخم شرطي استثنائي لأغلب الأسهم المتداولة خاصة بالسوق الرئيسي الذي شهد خلال إبريل توجها أعاد للأذهان الطفرة التي شهدتها هذه النوعية من الأسهم العام الماضي وكانت أهم محرركاته ودوافعه لتحقيق مكاسب تاريخية.

ثمة عوامل أخرى عززت المسار الصاعد لبورصة الكويت خلال إبريل، أبرزها توصيات مجالس إدارات بنوك وشركات بتوزيعات نقدية ومنحة عن العام الماضي، وهو الأمر الذي استعد له مسبقا جموع المتداولين بمختلف توجهاتهم من خلال إعادة التوضيح وهيكله المراكز الاستثمارية، مما انعكس على السوق ديناميكية تبلورت في أرقام قياسية على مستوى القيمة السوقية والسيولة وأحجام التداول.

ويضاف إلى ما سبق، إفصاح بعض البنوك المحلية عن النتائج المالية للربع الأول من العام الحالي خلال إبريل، والتي جاءت محملة بنمو في الأرباح يعكس متانة البيئة التشغيلية

بكفاءة الاقتصاد المحلي الذي يشهد دعما من الارتفاعات القياسية لأسعار النفط بالسوق العالمي.

ومن أبرز العوامل التي قفزت بمكاسب السوق على مستوى المؤشرات الرئيسية والتغيرات بنهاية شهر إبريل، الثقة المتنامية في الفرص الاستثمارية المتوافرة بجمع قطاعات السوق وعلى رأسها البنوك والاتصالات والعقار والخدمات المالية، كما أظهر السوق الكويتي تماكسا وقدرة على تحقيق المكاسب بما يمتلكه من مرونة تحتكيفية في مواجهة الضغوط الجيوباسية. وتحليل الأرقام المحققة بنهاية إبريل، نجد مكاسب سوقية شهرية هي الأعلى منذ أكثر من عام تقريبا، وذلك بـ 2,57 مليار دينار

بنسبة ارتفاع 5,1٪، إذ بلغت القيمة السوقية للبورصة بتداول عدده من الأسهم ذات رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة كميات كبيرة كانت وراء هذه القفزة على كميات التداول خلال إبريل.

وانتهت البورصة تعاملات الشهر الرابع من العام الحالي على ارتفاعات قياسية للمؤشرات الرئيسية، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 4,1٪ بمكاسب 372 نقطة ليصل إلى 9381 نقطة ارتفاعا من 9009 نقاط الشهر قبل الماضي، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 11,5٪ ليصل إلى 8570 نقطة مقابل 7683 نقطة بمكاسب تجاوزت 887 نقطة، وارتفع المؤشر العام للسوق بنسبة 5,2٪ بإضافة 444 نقطة لمكاسب السابقة ليصل إلى 8860 نقطة ارتفاعا من 8416 نقطة الشهر قبل الماضي.

إيراداتها من وحدة «AWS» بلغت 37,6 مليار دولار في الربع الأول

«أمازون» ترفع إنفاقها على الخدمات السحابية إلى 200 مليار دولار



العربية: رفعت شركة أمازون إنفاقها على مراكز البيانات لدعم الطلب على الذكاء الاصطناعي، ما أسهم في تسريع نمو خدماتها السحابية. وأكد الرئيس التنفيذي للشركة أندي جاسي-Andy Jassy خطط إنفاق تصل إلى 200 مليار دولار هذا العام.

ورغم ذلك، تراجععت التدفقات النقدية الحرة بشكل حاد، مع استمرار تركيز الشركة على التوسع في البنية التحتية للذكاء

الاصطناعي، وحققت وحدة الحوسبة السحابية لدى أمازون AWS إيرادات بلغت 37,6 مليار دولار في الربع الأول من 2026 بنمو 28٪، وهو الأسرع منذ 2022. وانفقت الشركة 151 مليار دولار على الأصول خلال 12 شهرا، مدفوعة بشراكات مع OpenAI وAnthropic. وقالت

«أمازون» إن الأضرار التي لحقت بمناطق خدماتها السحابية في البحرين والإمارات نتيجة الصراع في الشرق الأوسط جعلتها غير قادرة على دعم تطبيقات العملاء.

وذكرت «أمازون ويب سيرفيس»، وحدة الخدمات السحابية التابعة لشركة «أمازون»، أنها علقت العمليات المتعلقة بالواتير في المنطقتين بينما تعمل الفرق على استعادة العمليات الطبيعية، وهي عملية تتوقع أن تستغرق عدة أشهر.

2,65 مليون دولار الإيرادات المتوقعة للسوق بنهاية العام الحالي.. و3,3 مليون متسوق إلكتروني في البلاد بحلول 2030

1,7 مليار دولار حجم التجارة الإلكترونية المتوقع بالكويت في 2026

المتوقع وصولها إلى 391,5 مليون دولار بنهاية عام 2026، وقد يسجل هذا القطاع معدل نمو سنوي مركب خلال الفترة بين 2026 و2030 بنسبة 0,4٪. ما سيحقق عنه حجم سوق متوقع يبلغ 397,6 مليون دولار بحلول عام 2030. وتتوقع بيانات «STATISTA»، أن تصل إيرادات سوق توصيل المنتجات الغذائية من الجمعيات التعاونية والأسواق إلى 599,6 مليون دولار بنهاية عام 2026، وستشهد إيرادات هذا القطاع معدل نمو سنوي مركب تصل نسبته إلى 6,8٪ حتى عام 2030. ليصل حجم السوق إلى 835,52 مليون دولار بنهاية 2030. وفي سوق الألعاب الإلكترونية ولعاب الأطفال، تتوقع البيانات أن تصل إيراداته إلى 97,4 مليون بحلول عام 2026. ومن المتوقع أن تشهد الإيرادات نمو سنويا مركبا بنسبة 4,7٪ حتى العام 2030، ما سيؤدي إلى حجم سوق يبلغ 117,3 مليون دولار بنهاية عام 2030. ومن المتوقع أن يصل عدد المستخدمين لهذا السوق إلى 454 ألف مستخدم بحلول 2030، ليسجل إنفاق كل مستخدم نحو 226,05 دولارا.

وبالنظر إلى سوق الأثاث المحلية، فقد توقعت بيانات «STATISTA» أن تصل إيراداته إلى 174,6 مليون دولار بنهاية العام الحالي، ومن المتوقع أن تشهد الإيرادات نمو سنويا مركبا بنسبة 7,9٪ حتى العام 2030، ما سيؤدي إلى حجم سوق متوقع يبلغ 180,5 مليون دولار بنهاية 2030. وفي سوق الحوسبة والهواتف بالكويت، تتوقع البيانات أن تصل إيرادات هذا السوق إلى 121 مليون دولار بنهاية عام 2026، ومن المتوقع أن تشهد الإيرادات نمو سنويا مركبا بنسبة 7,9٪ الحوسبة ونسبة 9,8٪ للهواتف على أن يصل إجمالي حجم القطاع إلى 171 مليون دولار بنهاية 2030.



وفي سوق الإلكترونيات، تتوقع البيانات أن تصل إيراداته إلى 244,4 مليون دولار بنهاية عام 2026، وقد يشهد هذا القطاع معدل نمو سنوي مركب للفترة بين 2026 و2030 تبلغ نسبته 10,6٪. ليصل حجم السوق إلى 365,7 مليون دولار بنهاية عام

في وقت تتسارع فيه وتيرة التحول الرقمي وتعيد التكنولوجيا رسم ملامح الاستهلاك، تبرز التجارة الإلكترونية بالكويت كأحد أبرز محركات النمو الاقتصادي، مدفوعة بتغير سلوك المستهلكين واتساع الاعتماد على المنصات الرقمية، فمع توسع قاعدة المستخدمين وتنوع الخيارات الشرائية، لم تعد الأسواق التقليدية وحدها تهيمن على المشهد، بل باتت المنافسة تدار بضغطة زر.

وبحسب بيانات موقع «STATISTA»، المنصة الألمانية الرائدة عالميا في بيانات السوق والمستهلكين، والتي اطلعت عليها «الأنباء»، فإن حجم التجارة الإلكترونية بالكويت سيبلغ خلال العام الحالي ما يصل إلى 1,7 مليار دولار، فيما يتوقع أن يصل إجمالي المتسوقين عبر المواقع والمنصات الإلكترونية إلى 2,3 مليون شخص بحلول عام 2030. وبحسب بيانات «STATISTA»، من المتوقع أن يحقق سوق برامج التجارة الإلكترونية في البلاد إيرادات قدرها 2,65 مليون دولار بنهاية العام الحالي، حيث يشهد هذا السوق طفرة في الطلب، وذلك في ظل تبني الشركات المحلية التحول الرقمي لتلبية ومواكبة التطورات المتسارعة في سوق الخدمات عبر الإنترنت.

وفي التفاصيل، تتوقع بيانات «STATISTA» أن تصل إيرادات سوق الأزياء والأكسسوارات في الكويت إلى 539,5 مليون دولار بنهاية 2026، حيث تبلغ الإيرادات المتوقعة لسوق الملابس 357,5 مليون دولار بنهاية العام الحالي، ويتوقع ارتفاعها إلى 392 مليون دولار بنهاية 2030. أما الأكسسوارات وغيرها فسيصل حجم سوقها إلى 182 مليون دولار بنهاية العام الحالي.